

حصار غزة جريمة حرب كبرى بقلم: د. حسن أبو طالب



من بين الصور التي خرجت من قطاع غزة في اليومين الماضيين، صورة أسيرة فلسطينية تتجمع حول موقد بدائي وفوقه قدران، بينما رب الأسرة يحاول إشعال النار بواسطة أوراق وقطع من الخشب، لعل ذلك يفلح في إعداد وجبة طعام للصغار ويشبع بعض الدفاء في أجسامهم الهزيلة. وفي صورة أخرى تبدو غرفة في أحد المستشفيات، حيث يستلقي عدد من المرضى الفلسطينيين كبار السن لا حول لهم ولا قوة، وبجوارهم عدد من الأجهزة الطبية الحديثة وغالية الثمن، ولكنها متوقفة عن العمل بسبب انقطاع الكهرباء. والصورتان معا تعكسان جزءا ضئيلا جدا من المعاناة التي يعيشها شعب فلسطين في القطاع المحاصر منذ ما يقرب من عامين. ومما يثير النفس ويحزن القلب أن هذه المعاناة مرشحة للمزيد، لاسيما أنه لا يبدو أن هناك أفقا لا سياسيا ولا تفاوضيا واضحا يؤذن ببعض الأمل من أي نوع، بينما تمارس إسرائيل هوايتها في قضم الأرض الفلسطينية والاستيلاء عليها بالاستيطان وتوسيع المستعمرات.

الصورتان معا، وغيرهما كثير، تقولان أن العقاب الجماعي الذي يتعرض له أهل القطاع لا يفرق بين أمور مدنية وأخرى عسكرية، كما لا يفرق بين من هو صحيح البدن، ومن هو



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مريض بحاجة إلى علاج عاجل وفوري. وبينما هو عقاب جماعي شامل فإنه يضع الجميع علي شفا الجوع والقتل البطئ. وتلك بدورها جريمة حرب موثقة لا تخطئها الأعين ولا يجادل فيها أي عقل، وهي جريمة ضد الإنسانية لا قدرة علي إنكارها أو الادعاء بعدم حدوثها.

وإن كان المسئول الأول عن جريمة الحرب هذه هم السياسيين والعسكريين الإسرائيليين المعروفين بالاسم والذين أخذوا القرار بمنع الوقود وإغلاق المعابر ومنع الأدوية والأغذية عن مليون ونصف المليون من البشر، فإن ثمة مسئولية أخرى قانونية وأخلاقية لا تقل جسامة تقع علي هؤلاء الذين سمحوا بحصار القطاع وتجويعه بهذا الشكل اللا إنساني، في زمن غريب لا تكل فيه و لا تمل منظمات ومؤسسات عالمية وقادة وسياسيون في أوروبا وفي أمريكا يحاولون إقناعنا بأنهم حماة حقوق الإنسان، وإن شرعتها تعلو علي أية شرعة أخرى، سواء نزلت من السماء أو وضعها بشر غيرهم. لكن هذه الشرعة نفسها تبدو لا حول لها ولا قوة أمام الصلف والجرائم الإسرائيلية، التي تبدو محصنة من كل نقد ومن أي عقاب أو حتي لوم.

نحن في الواقع أمام حالة نفاق دولي وتواطؤ رخيص تشارك فيه القوي الكبرى بامتياز، خدمة لإسرائيل والمنظمات الصهيونية المناصرة لها. حالة ممتدة منذ زمن طويل سابق، وستظل لفترة مقبلة أخرى مادام توازن القوي علي ما هو عليه من خلل جسيم، ويصاحبه سياسة المحاباة والمساندة الدولية لكل ما هو إسرائيلي. سياسة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تعتبر أن الحصار والقتل والتجويع الجماعي مجرد دفاع عن النفس، كما جاء علي لسان المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض في واشنطن، في أحد أغرب التفسيرات لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فضلا عن أن قادة إسرائيل وساستها هم الوحيدون في العالم المعاصر الذين ينادون بقتل هذا القائد أو ذاك ويطالبون بضرب الدول الأخرى ومنشأتها الحيوية، ولا يلومهم أحد بأي صورة كانت. في حين أن مجرد الدعوة الفلسطينية أو العربية للرد علي العدوان ومقاومة الاحتلال تعد إرهابا واجب العقاب والمواجهة.

من اللافت للنظر هنا أن قرار حكومة أولمرت بقطع إمدادات الوقود وإحكام الحصار ومنع الغذاء جاء بعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الأمريكي بوش للمنطقة، والتي كان من أهدافها المعلنة دفع عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وهو ما لم يحدث ولا توجد مؤشرات علي حدوثه قريبا. بل أن تصريحات أولمرت نفسه بعد انتهاء الزيارة أكدت أن التوصل إلي اتفاق سلام غير مرجح في غضون العام الجاري، وحتى إن تم التوصل إليه فليس له فرصة التطبيق ما لم يقيم الرئيس عباس بالقضاء علي ما وصفه أولمرت بالإرهاب الفلسطيني. وهو موقف يؤكد أن المباحثات مع الرئيس بوش وفرت نوعا من الغطاء لعملية عسكرية في قطاع غزة، وإن تشديد الحصار ومنع الغذاء والدواء والطاقة هو مجرد خطوة أولى قد تتلوها خطوات أخرى.

يجئ الحصار أيضا في ظل مخاوف ائتلاف أولمرت الحاكم من التدايعيات المنتظرة من إعلان تقرير لجنة فينو غراد التي حققت في الأداء الهزيل للجيش الإسرائيلي في عدوانه علي لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، وهي التدايعيات التي قد تتضمن إما التضحية بأولمرت من اجل الحفاظ علي الائتلاف الحاكم بعد إجراء تعديلات بسيطة عليه، أو إنهاء عمر الحكومة الإسرائيلية الحالية والدعوة إلي انتخابات مبكرة في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر يرجح أن يفوز فيها زعيم المعارضة نيتنياهو. ولما كان هناك تنافس ظاهر بين أولمرت وباراك علي من يضحى بمن لاحقا، وبين باراك وتسيبي ليفني علي من يقود الائتلاف إن تم الحفاظ عليه بعد الإطاحة بأولمرت وحسب، تبدو عملية تجويع الفلسطينيين وإدخالهم في دوامة البحث عن مجرد ما يسد الرمق بمثابة تطبيق لسياسة الهروب إلي الأمام لعلها تغطي علي الفضائح السياسية والعسكرية المتوقعة.

قد يجد إسرائيليون أن تجويع الفلسطينيين ومحاصرتهم دليل قوة وسطوة، وفي الواقع هو دليل خزي وعار، في حين يعتبر البعض منهم كما هو حال زعيم المعارضة نيتنياهو أن الحصار الذي يعيشه فلسطينيو غزة ليس كافيا، وإن سياسة الاستنزاف التي تمارسها حكومة أولمرت منذ عامين بمساعدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وصمت القوي الكبرى الأخرى تعد منقوصة وغير مجدية، وأن الأجدر حسب زعمه أن يجتاح الجيش الإسرائيلي القطاع ويحقق ما يراه النصر بضربة واحدة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ورغم علمنا بأن مثل المقولات والدعوات هي جزء من المزايدة السياسية والحزبية في الدولة العبرية، فإنها لا تخلو من دلالة بارزة، وهي توظيف المعاناة الفلسطينية من أجل المكاسب السياسية الداخلية، وأن الاحتلال والقوة الغاشمة هو الأسلوب الوحيد لتحقيق أمن الدولة. في حين أن تجربة إسرائيل نفسها في إخضاع القطاع والضفة لمدة تزيد على العقود الأربعة بكل أساليب القوة والعقاب الجماعي وسياسات الأرض المحروقة، لم تفلح في إسكات صوت الحق الفلسطيني، بل أن هذه السياسات الغاشمة هي التي أفرزت كل أشكال المقاومة والصمود الفلسطيني. بيد أن كثيرا من العقول الإسرائيلية لم تدرك هذه الحقيقة بعد، وما زالت تعيش في وهم أن القوة الباطشة هي الملاذ الأخير للأمن، وأن جرائم الحرب سوف تحقق النصر، وهو الوهم والخزي بعينه.

هذا الوهم تفضحه عدم القدرة الإسرائيلية بكل ما لديها من ترسانة عسكرية علي وقف قصف بعض صواريخ يدرك العالم كله انها صواريخ محدودة القيمة والتأثير، وان كل ما تفعله هو مجرد اثر نفسي. فكيف بجيش يعجز عن مواجهة هذه النوعية من الصواريخ البدائية المصنوعة يدويا أن يحقق الانتصار الساحق الماحق الذي يحلم به نيتنياهو وأمثاله؟.